مفهوم الأمن بعد أحداث 11سبتمبر2001
(من المفهوم العسكري إلى المفهوم الحضاري)

د. لعرباوي نصير
وحدة بحث" تنمية الموارد البشرية"
جامعة محمد لمين دباغين سطيف2

ملخص:

يعتبر مفهوم الأمن مفهوما جوهريا في السياسة الدولية، وظلّ هدفا منشودا لأطراف المجتمع الدولي، واتضحت أهميته اثر نتائج الصدامات العسكرية في ظل تطور الترسانة الحربية مع نهاية القرن الماضي، كما اتضح بأنه مرتبط بشكل مباشر بمصالح الوحدات السياسية، وكذا زيادة القوة وتوسيع الهيمنة، غير أن التطورات الجديدة التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أكدت أكثر من وقت مضى أن مصادر الصراع في القرن الواحد والعشرين ستكون في الجوانب الثقافية والحضارية، مما أثر وبشكل مباشر على مفهوم الأمن، حيث لم يعد هذا الأخير يعني الصدامات العسكرية فقط بل تعداها إلى الجوانب الحضارية، وما زاد هذا التحول في المفاهيم أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001، التي حولت الأمن من مفهومه الصلب إلى مفهومه المرن.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن العسكري، الأمن الحضاري، أحداث الحادي عشر سبتمبر 2001.

Abstract :

The concept of security is a crucial concept in the international politics ،it remained desirable target for All parties of the international community ،And its importance became clear after the results of the military clashes in the light of the evolution of the military arsenal with the end of the last century ،As it turns out

that it is directly linked to the interests of political units ،and as well as increased strength and expansion of hegemony. However ،new developments in the international arena after the end of the Cold War emphasized more than ever that the sources of conflict in the twenty-first century will be the cultural and civilizational aspects ،Which impact directly on the concept of security ،which is no longer a means of military clashes ،but transgressed to the cultural aspects ، This changes of the meaning of the concepts has shown up clearly after the events of September 11 ،2001 which turned the concept of security from a rigid concept to Flexible concept.

Key words: security ،military security ،cultural security ،the events of September 11 ،2001

مقدمة:

عرفت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة مجموعة من التغيرات الجيو استراتيجية، الأمر الذي نتج عنه ظهور نظام دولي جديد، أين عرف العالم تغيرات جذرية على المستوى السياسي، الاقتصادي والاجتماعي، وقد حولت هذه المتغيرات طابع الصراع بين الوحدات السياسية في المجتمع الدولي من صراع عسكري إلى صراع حضاري وثقافي، مما أدى إلى بروز مفاهيم جديدة في العلاقات الدولية على غرار مفهوم الأمن الحضاري، كمفهوم مرن وموازي لمفهوم الأمن العسكري الذي ساد في الساحة الدولية لعدة سنوات، تزامنا مع التطورات التي عرفتها الساحة الدولية في نهاية القرن 20.

وما زاد من أهمية وتبلور هذا المفهوم في العلاقات الدولية أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 والتي أكدت أكثر من وقت مضى على ضرورة إعادة النظر في مفهوم الأمن(بمفهومه العسكري) والنظر إليه وفق

اتجاهات ثقافية وحضارية، معتمدين في ذلك على تواصل حضاري، فكري وعقائدي مع الآخر بدل سياسات التصادم والحروب القائمة أساسا على التطور التكنولوجي والعسكري.

أولا: إشكالية الدراسة:

يعد مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، كما يتميز بالحركية والديناميكية التي جعلت منه هدفا مطلوبا لدى أطراف المجتمع الدولي، واتضحت أهميته اثر نتائج التصادمات العسكرية والمواجهات الحربية للقوى الكبرى مع نهاية القرن العشرين، واتضح جليا أنه مفهوم مرتبط وبشكل مباشر بمصالح هذه الأخيرة، وكذا زيادة القوة وتوسيع الهيمنة، غير أن التطورات التي عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة أكدت أكثر من وقت مضى أن مصادر الصراع في القرن الواحد والعشرين ستكون في الجوانب الثقافية والحضارية، مما أثر وبشكل مباشر على مفهوم الأمن، حيث لم يعد هذا الأخير يعني الصدامات والمواجهات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، بل تعداها إلى الجوانب الحضارية والثقافية، وما زاد هذا التحول في المفاهيم أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

التساؤلات:

وللإحاطة أكثر بالموضوع توجب علينا تقديم إجابات لجملة من الأسئلة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة:

- ما المقصود بمفهوم الأمن؟
- على ماذا يقوم مفهوم الأمن بمدلوله العسكري؟
- ماذا يعني لنا الأمن بمدلوله الحضاري؟
- هل لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دور في تغيير هذا المفهوم؟

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج الطريق أو الأسلوب أو التنظيم المؤدي للغرض المطلوب من الدراسة، كما يعتبر أيضا العملية والإجراءات المتبعة من الباحث في دراسة المشكلة للتوصل في الأخير إلى الحقيقة ومن ثم النتائج العلمية، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي** حيث يعمل هذا الأخير على تفسير الوضع القائم للظاهرة الأمنية محل الدراسة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها والحقائق المرتبطة بها، وكذا التغيرات التي طرأت عليها في ظل الظروف الدولية والإقليمية الراهنة.

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الحالية لتوضيح مدلول ومفهوم الأمن العسكري في ظل المواجهات والتصادمات التي عرفتها الساحة الدولية في القرن الماضي.
- وتهدف أيضا لتفسير المتغيرات الجديدة التي عرفتها الساحة الدولية مع نهاية القرن العشرين والبدايات الأولى للقرن الواحد والعشرين.
- وفي الأخير تحاول الدراسة تفسير مفهوم الأمن في ظل أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وما لهذه الأحداث من دور في تغيير هذا المفهوم.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى أربع محاور رئيسية وهي كالتالي:

مقدمة

المحور الأول: إشكالية الدراسة

المحور الثاني: مفهوم الأمن لغة واصطلاحا

المحور الثالث: الأمن بالمدلول العسكري

المحور الرابع: الأمن بالمدلول الحضاري

الخاتمة

ثانيا: مفهوم الأمن

1- لغة:

يقصد به سكون القلب وراحة النفس والشعور بالرضا والاستقرار وعدم الخوف، ويعني أيضا الأمانة والصدق، كما يعبر عن إحساس الفرد والجماعة البشرية بإشباع دوافعها العضوية والنفسية، وعلى قمتها دافع الأمن بمظهريه المادي والنفسي، والمتمثلين في اطمئنان المجتمع والى زوال ما يهدد مظاهر هذا الدافع المادي، كالسكن الدائم المستقر والرزق الجاري والتوافق مع الغير، والدوافع النفسية المتمثلة في اعتراف المجتمع بالفرد ودوره ومكانته فيه، وهو ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ السكينة العامة، حيث تسير حياة المجتمع في هدوء نسبي. والأمن يشكل العمود الفقري للحياة وبقاء الإنسان وهو محور الراحة النفسية المنشودة التي يسعى إليها الإنسان بشتى الوسائل للحفاظ على بقائه. **(محمد الأمين البشري، 2000، ص18)**

وأيضا هو مجموعة الإجراءات التربوية والوقائية والعقابية، التي تتخذها السلطة لحماية الوطن والمواطن داخليا وخارجيا، انطلاقا من المبادئ التي تؤمن بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المعتبرة. والأمن أيضا يكتسي أهمية بالغة في حياة المجتمعات الإسلامية، فالإسلام دين أمن وسلام، والأمن أساس الحياة ومصدر استقرارها وتوازنها، وهذا يقتضي زوال الخوف والظلم وتوفر أسباب الثقة والقوة والحفاظ على سلامة المعتقدات، ومن مقومات تحقيق الإسلام للأمن حمايته للإنسان، وصده الاعتداء عليه في نفسه ودينه وعقله وماله

وعرضه وأرضه، أو التقليل من شأنه أو اضطهاده. **(محمد الأمين البشري، 2000، ص ص19-27)**

2- اصطلاحا:

أعتبر الأمن تاريخياً قيمة جوهرية وهدفاً أسمى لسلوك الدول، وكان هذا الموقف في كثير من الأحيان ضمنياً ومفترضاً، وأيضا ظاهراً ومصرحاً به. وقد رفعت المذاهب الجديدة مؤخراً صورة فكرة الأمن إلى صورة مفهوم مركزي، وإن كان مثيراً للاعتراض يقول **كنيث والتز**: " الأمن في حالة الفوضى هو الهدف الأسمى "، في حين يرفض **بولدوين** في تحليله قريب العهد لمفهوم الأمن مذكراً بأدبيات العلوم الاجتماعية الأمريكية المتعلقة بالقوة العلائقية، هذه " المقاربة للقيمة الأساسية " في تحليل الأمن. واستخدم بدلاً من ذلك " مقاربات القيم الهامشية " وأعاد الإعراب عن المقاربة النسبية المشار إليها آنفاً من منطلق الصلاحية الهامشية، فـ "ما هو مقدار الأمن الذي يكون كافياً؟ " يصبح سؤالاً ذا صلة بالموضوع، فبما أن الأمن المطلق لا يتوفر ضمن أي حساب كلفة عقلاني، فلا فائدة من اعتباره هدفاً يتم السعي إلى تحقيقه. لقد درجت تحاليل الأمن في سياق السياسة الخارجية على التركيز على البعد العسكري، فهنا كانت الأخطار التي تنطوي عليها الحرب وحالات الصراع التي تقترب من العنف تثير مسائل أمنية وطنية حادة بالنسبة للزعامات السياسية. فلقد كانت استراتيجيات "الموازنة" أو "الانضمام"، والبحث عن الحلفاء وبناء التحالفات، والتسابق إلى التسلح والإنفاق على شؤون الدفاع السبيل المنتهجة في صنع السياسية الأمنية. **(غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، 2000)**

ويشير المعنى السياسي للأمن إلى أن هذا الأخير هو سلامة الدولة من التهديد الخارجي (الأمن الوطني) الذي يستهدف استقلالها، استقرارها ووحدتها الترابية، أما التصور الموسع للأمن فهو أكثر عمومية ويشمل إضافة إلى الأبعاد السياسية والعسكرية سلامة الأفراد من العنف والجرائم والإجراءات المتخذة لتحقيق مستوى معيشي مقبول. **Hideaki Shinoda، 2004، (P6)** ،

إن المجتمع الدولي عرف مجموعة من الإرهاصات في طريق السعي إلى صنع بيئة دولية آمنة، بموجب أن هذه البيئة المنشودة تتطلب جهودا حثيثة ومشتركة، كما تتطلب تنازلات مصلحية والتزامات صارمة بالمبادئ المعلنة، وهذا ما تنافى فعليا مع سلوكيات بعض وحدات المجتمع الدولي، التي بناءا على تقديس مصالحها وتطلعاتها في زيادة القوة والهيمنة، ضربت جميع الجهود والتضحيات المبذولة في تحقيق الأمن الدولي.

واعتبارا إلى ذلك أضحت في الغالب سياسات الدول تدريجيا تسير في اتجاه انعدام الثقة ضمنيا، حتى وان كانت السياسات المعلنة تشير إلى عكس ذلك، وأصبح طابع التنافس سريا في تطوير واختراع أحدث وسائل وأجهزت الدمار الشامل، السمة البارزة في السياسة الدولية، والسعي إلى الانضمام إلى النادي النووي الحالي، الذي تدافع القوى المحورية على غلق جميع احتمالات توسيعه لضم أطراف جديدة. رغم أن البعض يؤمن بأن هذا يصب في إطار ما يعرف بتوازن القوى، الذي هو في حد ذاته يصب في تحقيق الأمن الدولي وليس العكس، وأن هذا ما حدث فعليا خلال الحرب الباردة بين المعسكرين.

إن القوى المحورية تجاوزت جميع الأخلاقيات الدولية، في سبيل منع توسع النادي النووي العالمي، وخلق كل المبررات لدحر كل محاولات

ونشاطات تخصيب اليورانيوم أو تطوير الأجهزة والإمكانات المرتبطة بامتلاك الأسلحة النووية، وفي هذا الإطار استخدمت الولايات المتحدة القوة بدعم من بريطانيا لتدمير القوة النووية العراقية المحتملة في مارس 2003، رغم أن تقريري رئيس فريق التفتيش الدولي ومدير الوكالة الدولية للطاقة النووية، يؤكدان عدم وجود دلائل قطعية لامتلاك العراق لوسائل إنتاج أو تطوير أسلحة نووية، ورغم عدم إجماع أعضاء مجلس الأمن على استعمال القوة ضد العراق، وتفضيل إعطائه فرصة جديدة لإبداء تعاونا أكبر في عمل لجان التفتيش. **(رجب عبد المنعم متولي، 2003، ص ص 237-238)**

والأمن بمفهومه الواسع يقوم على مجموعة الأسس والمرتكزات، التي تحفظ للدولة تماسكها واستقرارها، وتكفل لها القدرة على تحقيق قدر من الثبات والمنعة والاستقرار في مواجهة المشكلات التي تعترضها في مجال الأمن والسلامة العامة، وحتى في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والغذائية والصحية والثقافية والفكرية وغيرها من المقومات الأساسية، التي تقوم عليها الدولة وتسمح لها بالقدرة على تحمل مسؤولياتها الداخلية تجاه مواطنيها والخارجية تجاه المجتمع الدولي ككل. **(محمد الأمين البشري، 2000، ص31)**

ثالثا: الأمن بالمدلول العسكري

إن أغلب المقاربات الأمنية في الحقل النظري تشير الى أن مقياس قوة الدول يكون بناءا على درجة تطور أنظمتها الدفاعية والهجومية، وذلك لما تمتلكه من وسائل استطلاع تكنولوجية لكشف الاختراقات لحدودها الجوية والبحرية والبرية وأنظمتها الأمنية، سواء كانت أقمار صناعية أو بوارج بحرية أو غواصات أو طائرات استطلاع. ..الخ، وكذا أسلحة دفاعية

من صواريخ متوسطة وبعيدة المدى ومضادات للطائرات، وأسلحة هجومية من طائرات وصواريخ وغواصات وبوارج وجيوش، وكذا أسلحة الدمار الشامل (نووية، كيماوية، جرثومية. ..الخ)، وتمتد أيضا إلى وسائل وأجهزة الكشف في المطارات والموانئ كأجهزة سكانير وكواشف الأمراض الخطيرة المتنقلة المهددة للصحة العامة وغيرها.

اعتبارا إلى ذلك فان تحقيق الأمن القومي لأي دولة مرتبط مباشرة بقدرتها العسكرية، ومدى استعدادها للتصدي لكل خطر قائم أو محتمل يهدد إقليمها ومواطنيها، أو يهدد مصالحها الحيوية حاضرا ومستقبلا، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وبناءا على ذلك فان الدول المحورية عمدت إلى إنشاء أنظمة أمنية جد متطورة بغرض حماية أقاليمها من أشكال العدوان الخارجي، على شكلين متكاملين:

أنظمة أمنية فردية: اعتمادا على إمكانيات الدولة بصفتها المنفردة، وقدراتها التقنية والبشرية وبناءا على طبيعة حدودها والمخاطر المحتملة على مصالحها ومواطنيها.

أنظمة أمنية جماعية: على شكل تكتلات وأحلاف بين وحدات سياسية متعددة، من أجل الحماية والدفاع المشترك عن وحدات الإقليم الجماعي بصفة تعاونية وتكاملية.

I- التدخلات العسكرية في سياسات الدول الكبرى

إن ظاهرة التدخلات العسكرية في سياسات القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الرائدة للدول المحورية ليست وليدة القطبية الأحادية، حيث عرفت مرحلة الصراع الإيديولوجي شرق – غرب، نماذج عديدة من التدخلات العسكرية الأمريكية في نقاط عديدة من العالم، سعيا إلى الحد من المّد الشيوعي الجارف، غير أن هذه

الإستراتيجية في ظل النظام العالمي الجديد، لم تعرف تغييرا كبيرا من حيث واقعها، ولكنها عرفت تحولا في أهدافها، ففي ظل ثقافة العولمة السائدة خاصة في المجال الاقتصادي، وما ترتب عنها من تحرير للتجارة واختراق للحدود من طرف الشركات المتعددة الجنسيات، والأهم من ذلك نشر الثقافة الرأسمالية الأمريكية، وما يرتبط بها من مبادئ حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية، بات يمنح صبغة الشرعية لسياسة التدخلات العسكرية، بيد أن جوهر الأهداف المحركة لهذه التدخلات يتمحور حول ما يعرف بالسيطرة على مصدر الطاقة الحيوية وهو النفط.

إن الدراسة الموضوعية للسياسة الخارجية للقوى الكبرى، بالضرورة سيطلعنا على الأهمية التي تلعبها سياسة التدخلات العسكرية في استمرار قوة هذه الأخيرة، خاصة في الجانبين الاقتصادي والعسكري، فنقاط التدخلات العسكرية في العالم على منابع النفط (أفغانستان، العراق...) تمثل القاعدة الخلفية لتمويل الشركات الاقتصادية العملاقة بهذه المادة الحيوية، وبناءا على ذلك فان تكاليف هذه التدخلات بسيطة جدا مقارنة بعوائدها القريبة والبعيدة المدى، وإن إمكانية التراجع عن هذه السياسة يبدو غير وارد على الأقل في الوقت الحالي.

2- سياسة التدخلات العسكرية وعلاقتها بالقوة، المصلحة والأمن:

إن الإستراتيجية الغربية في السيطرة على منابع النفط في العالم، مكنتها من مضاعفة قوتها والحفاظ على استمرار هيمنتها، فالقوة الاقتصادية والقدرة التنافسية لاقتصادياتها يرجع بدرجة أساسية إلى التمويل الدائم بالمواد الأولية وعلى رأسها النفط، الذي تكفله السياسة الخارجية المعتمدة في هذا المجال، وذلك بتدعيم احتياطاتها من النفط على اثر هذه التدخلات، نظرا للاستهلاك الكبير والمتزايد لهذا الاقتصاد.

وغالبا فان هذه التدخلات تتم بدواعي وهمية تتعلق بنشر الديمقراطية والحرية وحماية حقوق الإنسان، والوقوف في وجه جهود الدول الساعية لامتلاك الأسلحة النووية وغيرها.

إن سياسة التدخلات العسكرية أصبحت ثقافة راسخة في سياسة القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنها تعبر عن تأكيد القوة الأمريكية وقدرتها على التحكم في مصير الأحداث الدولية، والرغبة في حماية مصالحا في أي نقطة من العالم، وكل ذلك يؤكد بأن التدخلات العسكرية من أهم أساليب تحقيق الهيمنة والتبعية.

3- انعكاسات التدخلات العسكرية على الدول المتدخل عليها:

إذا كان التدخل العسكري لقوة أجنبية في أي منطقة من العالم له مبرراته، وذلك في الغالب من أجل إرساء الأمن والديمقراطية، فان هذا التدخل في حدّ ذاته هو من أخطر أشكال تهديد الأمن على الإطلاق، وان معظم النماذج التي شهدها العالم خاصة العراق وأفغانستان، أفرزت أكثر الأقاليم الغير آمنة في العالم، ولا ينعكس ذلك على الأمن الداخلي للدولة فحسب، وإنما على الأمن الإقليمي للمنطقة ككل، وباستثناء المصلحة المادية (النفط) التي تحققها القوى المنفذة للتدخل فان تأثير وانعكاسات هذه العملية سلبية ويمكن سردها:

- انتهاكات حقوق الإنسان يوميا وانتشار واسع للفقر والأمراض.
- انسداد مؤسسات الأنظمة السياسية وفشل عمل الحكومات المتعاقبة.
- انتشار ظاهرة التفجيرات في الأماكن العمومية.
- انتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية.
- انهيار الاقتصاد وتراجع كل جهود التنمية.
- خلق بؤر التوتر في العالم أو ما يعرف بالمناطق الغير آمنة.

- قيام أنظمة سياسية تابعة لخدمة مصالح القوة المتدخلة عسكريا.
- سيطرة شبه كلية للقوى المتدخلة عسكريا على منابع النفط وتسييرها.
- إثارة الصراعات والنعرات العرقية والطائفية.
- ظهور تنظيمات وحركات مسلحة أو ما بات يعرف بالحركات الجهادية ضد القوى المتدخلة.

رابعا: الأمن بالمدلول الحضاري.

إن الهدف الأساسي لإقامة ما يعرف بالأمن الحضاري هو القضاء على كل ما يمكن أن يهدد أمن واستقرار المجتمع الدولي، وبناءا عليه فإذا كان الأمن بالمفهوم العسكري يشير إلى المواجهة والتصدي لكل الأخطار الداخلية والخارجية المهددة للأمن الدولي، وذلك من خلال إقامة أجهزة دفاعية وهجومية، وإقامة أحلاف وتكتلات عسكرية وأنظمة أمن جماعية وفردية، فان الأمن بمفهومه الحضاري يعني وضع أسس ومرتكزات لغياب الأخطار كليا بطريقة وقائية وليست علاجية، أو انتهاج سياسات جديدة ترتكز على وجود شركاء وأصدقاء في المجتمع الدولي، وليس أعداء ومنافسين، وذلك بوضع حدود للمصالح والأهداف الدولية وفق حدود سيادة الدول ومقومات التركيبات المجتمعية المكونة لها، بغض النظر إلى مدى قوة ومكانة هذه الدول من الناحية الاقتصادية والعسكرية، وبمفهوم آخر احترام الوحدات السياسية والتنظيمات المجتمعية والإيديولوجيات، وعدم المساس بسيادتها ومقوماتها حتى وان كانت تفتقد للقوة للدفاع عنها، اعتبارا إلى مقومات أخلاقية وقانونية وحضارية تجمع أعضاء المجتمع الدولي. **(السيد ياسين، 2000، ص282)**

إن الأمن بمفهومه الحضاري لا يتنافى مع تحقيق المصالح كليا، فإقامة أمن حضاري في ظل تحقيق المصلحة النسبية يضل ممكنا، غير أنه لا

يصل إلى حدّ تهديد أمن واستقرار وحدات أخرى في المجتمع الدولي، في سبيل تحقيق مصالح اقتصادية أو سياسية أو عسكرية، فتدعيم جهود الحوار والتواصل بين وحدات المجتمع الدولي، في معالجة القضايا المشتركة وتبادل المنافع بأسلوب حضاري وأخلاقي إنساني، يتجاوز تقديس المصالح المنفردة لبعض الوحدات على غيرها، بناءا على اعتبارات امتلاك وسائل وإمكانيات الحصول عليها بأساليب قهرية، سيساهم بشكل كبير في وضع أسس الأمن الحضاري.

استنادا لذلك فانه يتم تهذيب المصالح وإحاطتها بإطار أخلاقي، وتحقيقها بطريقة حضارية ترقى من علاقات ودية إلى مصالح أوسع وبتكاليف أقل، في بيئة دولية بثوب جديد، تذوب فيها تدريجيا دواعي الصدام والصراع العسكري والاقتصادي والثقافي، ولا تكون درجة التأثير والوزن الدولي في هذا النظام، بناءا على القوة العسكرية والاقتصادية، وإنما تحل محلها قدرة الوحدات على طرح بدائل حضارية أرقى من غيرها.

1- دور أحداث 11 سبتمبر 2001 في بلورة مفهوم جديد للأمن:

تعتبر تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر العام 2001، حدثا مهما سجله التاريخ الحديث، وذلك لما أعطته من مؤشرات متعلقة بعدم كفاية وفاعلية الأنظمة الدفاعية لأكبر قوة في العالم، هذا من جهة ومن جهة ثانية لما ترتب عنها من تغيرات بارزة في سلوكيات القوى الكبرى بدرجة أساسية في مراجعة بعض المفاهيم المتعلقة بالأمن والإرهاب وغيرها، ومن أهم هذه التغيرات في الساحة الدولية:

- اعتماد الولايات المتحدة الأمريكية سياسية مكافحة الإرهاب في بعض المناطق من العالم، كذريعة لتنفيذ بعض التدخلات العسكرية والسيطرة على منابع النفط .

- كسب مبرر جديد للتصرف بصفة منفردة من طرف الولايات المتحدة في تنفيذ تدخلاتها العسكرية، دون الحاجة إلى مظلة الأمم المتحدة أو الدعم الكامل للحلفاء الأوربيين.
- تكريس وتوسيع الهيمنة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا أو تأكيد طابع الأمركة.
- اتساع طابع العداء للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، وتهديد مصالحها من طرف التنظيمات والحركات ذات الطابع الإسلامي.
- تضاعف قوة إسرائيل وتسارع تنفيذ برامجها الاستيطانية، في ظل المفهوم الجديد للإرهاب في السياسة الأمريكية الذي يعتبر حزب الله وحماس من التنظيمات الإرهابية.
- بروز مفاهيم وأفكار جديدة في الثقافة الغربية، تصب في إطار تأكيد وجود صراع حضاري بين الثقافة الغربية والإسلامية(الأنا والآخر، الشرق والغرب، الإسلام والمسيحية).

إن اختراق النظام الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، الذي يعتبر من أقوى الأنظمة الأمنية في العالم، وذلك من خلال عملية اختطاف خمسة طائرات مدنية وتفجيرها على مواقع إستراتيجية على الأراضي الأمريكية الأكثر أمانا في العالم قبل هذا الحدث، شكل نقطة تحول رئيسية في الجانبين السياسي والعلمي بالنسبة لمفهوم الأمن، ومنه بالضرورة طرح مسألة مفهوم الأمن من جديد على طاولة النقاشات السياسية ومخابر البحث العلمية الأمريكية.

خلصت دراسات ونقاشات الإدارة السياسية الأمريكية، تحت قيادة الرئيس الأمريكي **جورج دابليو بوش** إلى أن تحقيق أمن الولايات المتحدة وحماية مصالحها، لن يكون كافيا بالاعتماد على السياسات الدفاعية على

الأراضي الأمريكية فحسب، وإنما يجب أن يمتد إلى كل نقطة في العالم يكون فيها احتمال وجود تهديد للأمن القومي الأمريكي. **(بيضون أحمد وآخرون، 2001، ص22)**

وتم تصنيف على رأس هذا العدو المحتمل التنظيمات الإسلامية الموصوفة بالمتطرفة، في خطوات إستراتيجية لكسب مزيد من التأييد العالمي لتنفيذ التدخلات العسكرية، بدواعي محاربة الإرهاب أو ما أطلقت عليه الحرب الاستباقية، التي تهدف من ورائها إلى محاربة التنظيمات الإرهابية في مراكزها الأصلية وعلى أراضيها، ومحاربة أيضا الأنظمة التي تساعدها أو توظفها لصالحها أو تسمح بنشاطها على أراضيها، وذلك قبل تضاعف قوتها ووصولها إلى الأراضي الأمريكية والأوربية، حيث جاء في تقرير- إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية-: " إن الحرب ضد الإرهابيين الذين توصلوا إلى حالة عالمية، هو مبادرة دولية لا حدود لها، وشاملة وسوف تساعد الولايات المتحدة الأمم التي تحتاج إلى مساعدتنا في قتال الإرهاب، وسوف تحاسب الولايات المتحدة الدول التي تقيم تسوية مع الإرهاب، بما يضمن تلك التي تؤوي الإرهابيين، لأمن حلفاء الإرهاب هم أعداء الحضارة، يجب أن لا تسمح الولايات المتحدة ولا الدول المتعاونة معنا للإرهابيين بتطوير قواعد أمنية للانطلاق، سوف نسعى معا لحرمانهم من الملاذ الآمن في كل حالة ومن كل حدب وصوب ".**(تقرير جورج بوش، 2002)**

إن الإدارة الأمريكية عجزت عن استيعاب الأسباب الحقيقة، وراء تزايد التنظيمات التي تهدد أمنها وأمن مواطنيها ومصالحها في جميع أنحاء العالم، بناءا على قصور في فهم الأمن بالمعنى الحضاري الحقيقي، الذي تفهمه بقية شعوب العالم المستضعفة، والذي لا يعترف في جوهره بوجود

قوى لها مقومات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في درجة أولى، ووحدات ضعيفة أو مستضعفة وتابعة تفتقد لهذه المقومات في درجة ثانية، وصياغة المفاهيم يجب أن تصب دائما في مصلحة الأقوى على حساب الأضعف.

في حين القراءة الثانية والأقرب إلى واقع السياسة الأمريكية، تشير إلى استيعاب الولايات المتحدة إلى الأسباب الحقيقية وراء وجود هؤلاء الأعداء، الذين يعملون على استهداف مصالحها ومصالح الدول الأوربية الحليفة لها، إلا أن تفضيل السياسة الأمريكية لتحقيق مصالحها، وضرورة الاستمرار في الحفاظ على هذه المصالح، من أجل زيادة القوة ومواصلة الهيمنة، أكثر أهمية من درجة التهديد الذي تتعرض له، كما أن الحرب المعتمدة على تجفيف منابع الإرهاب في العالم، تعتبرها كفيلة بالقضاء أو الحد من درجة خطورته.

2- نحو إستراتيجية شاملة لتحقيق الأمن الحضاري:

بالرغم من أن سياسات القوى الكبرى تقوم على مبادئ القوة، المصلحة والأمن في الأنظمة الغربية ككل، فان الأمن الحضاري المنشود لا يتنافى كليا مع تحقيق المصلحة غير أنه يمكن تكييف طرق تحقيق هذه الأخيرة وفق أساليب حضارية، اعتمادا على إعادة النظر في العديد من السياسات التي تصب جلها في خانة التدخل العسكري.

إعادة النظر في سياسة السيطرة على منابع النفط:

يعتبر النفط المادة الحيوية التي تقوم عليها اقتصاديات القوى الكبرى وعلى رأسها الاقتصاد الأمريكي القوي، نظرا للدور الذي يلعبه في استمرار قوة اقتصادياتها ورفاهية شعوبها، ويتم الحصول على هذه المادة الحيوية وفق ثلاث مصادر رئيسية:

- الإنتاج والمخزون الاحتياطي المحلي.
- عوائد الشركات المختصة في التنقيب على النفط، وفق عقود الشراكة والاستثمار في العديد من دول العالم خاصة في منطقة الخليج وشمال إفريقيا.
- عوائد عمليات التدخلات العسكرية في نقاط غنية بالنفط في العالم، كأفغانستان والعراق...برفع شعارات من أجل نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان، في حين أن هذه التدخلات تترك ورائها أكبر انتهاكات لحقوق الإنسان.

إن مضاعفة الاستثمارات ودعم الشركات النفطية الأمريكية، كفيل بحل جزء كبير من الاحتياجات الأمريكية في هذه المادة الحيوية، ورغم المنافسة الشديدة للشركات الأوربية، إلا أن الشركات الأمريكية تمتلك مقومات السيطرة على سوق الاستثمار النفطي، إضافة إلى قدرة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية على شراء العجز الباقي من هذه المادة، وان تبني مثل هذه السياسة فعليا سيكون له أثر ايجابي في إنهاء العداء للولايات المتحدة.

إعادة النظر في سياسة مكافحة الإرهاب:

ساندت الولايات المتحدة في سياستها الخارجية، جهود الدول التي تعاني من الإرهاب قبل سنة 2001، واتضح من خلال هذا الدعم تصنيفها للظاهرة ضمن المستوى الإقليمي، أو أنها من المشاكل التي تكون غالبا مرتبطة بأزمات داخلية لبعض الأنظمة السياسية، وتبقى محدودة التهديد بالنسبة للقوى المحورية على أراضيها، رغم تهديدها النسبي لبعض مصالحها في الخارج (شركاتها الاقتصادية، ممثلياتها الدبلوماسية، رعاياها).

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر العام 2001، كانت كافية وكفيلة للتغيير في بعض المفاهيم على رأسها الإرهاب، الأمن القومي وحماية المصالح الأمريكية، وإلى قراءة جديدة في الإستراتيجية الكفيلة بإيجاد حلول حقيقية لمهددات الأمن القومي الأمريكي، مع الحرص الدائم على تحقيق المصالح المرتبطة بزيادة القوة وتوسيع الهيمنة. **(تقرير جورج بوش، 2002)**

بناءا على الإدراك الجديد لوجود أعداء حقيقيين للولايات المتحدة، مع قدرتهم العالية في استعمال وتوظيف وسائل الاتصال والتكنولوجيا المتطورة، كما جاء في تقرير - إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية - " إن الدفاع عن أمتنا ضد أعدائنا هو الالتزام الأول والأساسي للحكومة الفدرالية، واليوم تغيرت هذه المهمة بدرجة كبيرة، كان الأعداء في الماضي يحتاجون إلى جيوش ضخمة وقدرات صناعية هائلة، لتشكيل خطر على أمن الولايات المتحدة الأمريكية، أما الآن فتستطيع شبكات تقع في الظل من الأفراد أن تأتي بفوضى عشواء هائلة، وكذلك بمعاناة لنا إلى شواطئنا بثمن يقل عن ثمن شراء دبابة واحدة، فقد أمسى الإرهابيون منظمين بصورة تفسح المجال أمام التسريب إلى المجتمعات المنفتحة وتحويل التكنولوجيا المعاصرة ضدنا ".

إلا أن تحديد هوية هؤلاء الأعداء الحقيقيين بدقة والذي يتطلب عرض أدلة مقنعة أمام المجتمع الدولي، لم يكن الاهتمام الأساسي للولايات المتحدة، بقدر ما كان اهتمامها مركزا في توظيف هذه الاعتداءات لتحقيق مصالح جديدة وتنفيذ الإستراتيجية المرتبطة بالسيطرة على المواقع النفطية، فما كان مهما لإدارة بوش هو كسب مبرر إضافي لتنفيذ تدخل عسكري في أفغانستان والعراق لإعطاء دعم قوي للاقتصاد

الأمريكي بإمدادات النفط، واعتبارا إلى ذلك تم اعتماد مبرر محاربة الإرهاب في مواقعه، وبما أن التصنيف الأمريكي يعتبر تنظيم القاعدة الإسلامي بزعامة أسامة بن لادن الأخطر، فان المصلحة الأمريكية تقتضي تدخل عسكري في أفغانستان للقضاء عليه في قواعده، وقاية للخطر الذي قد يصل إلى الأراضي الأمريكية، وهو ما أطلق عليه في السياسة الأمريكية بالحرب الإستباقية.

يتضح أنه من الضروري بالنسبة الولايات المتحدة إعادة النظر في هذه السياسة، التي اتضح خلال العشرية الأخيرة أنها شكلت عنصرا رئيسيا في زيادة العداء لها ولمصالحها، من خلال رفض واسع للعديد من التنظيمات والأحزاب في العالم ككل وفي العالم الإسلامي على وجه الخصوص، للسياسة الأمريكية المنتهجة بدواعي محاربة الإرهاب. **(عبد المجيد وحيد، 2002، ص105)**

ومن جهة أخرى رفض كبير للمجتمع الدولي للتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق، قبل وبعد تنفيذ هذا التدخل، خاصة بعد الفشل الواضح للقوات الأمريكية في تحقيق كل الأهداف والنتائج التي كانت تعتمدها كمبررات لإقناع المجتمع الدولي، واتضح بأن الواقع السياسي في العراق وأفغانستان صار بعيدا كل البعد عن الديمقراطية، كما أنها أصبحت بيئة مواتية لزيادة قوة وعدد التنظيمات الإرهابية المعادية للمصالح الأمريكية، إضافة إلى اتساع دائرة انتهاكات حقوق الإنسان، وتراجع رهيب لجهود التنمية الاقتصادية، وانتشار كبير للفقر والأمراض المعدية، وعدم الاستقرار السياسي وانتشار ظاهرة الاغتيالات السياسية، وتقييد الحريات العامة والخاصة

إعادة النظر في سياسة نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان:

إن النظام الدولي الجديد بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية يركز على مبادئ أساسية في مقدمتها إقامة أنظمة ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان، ومن ثم كان الهدف الرئيسي للولايات المتحدة في نشر هذه المبادئ، هو تأكيد هيمنتها الفكرية والثقافية وتأكيد ريادتها لهذه الأنظمة التي ستصبح نموذجا عنها بعد إقامة هذا الشكل من الأنظمة التابعة، ومن جهة ثانية تسهيل سيطرتها وهيمنتها ورعاية مصالحها الاقتصادية في ظل هذه الأنظمة.

وقد تم تأكيد التمسك بهذه المبادئ وتجديد الدعوة إليها، أثناء تنفيذ التدخلات العسكرية على العراق وأفغانستان، حيث جاء في نص التقرير الذي قدمه الرئيس بوش إلى الكونغرس بتاريخ: 20 سبتمبر 2002 ما يلي: " في القرن الواحد والعشرين سوف لن تتمكن الدول التي تشارك في الالتزام بحماية حقوق الإنسان الأساسية، وضمان الحرية السياسية والاقتصادية من إطلاق قدرات شعوبها وتأمين رخائها في المستقبل، ويتوق الناس في كل مكان إلى حرية الكلام والتعبير واختيار من سيحكمهم، وحرية العبادة وتعليم أولادهم ذكورا وإناثا، وتأمين الملكية الخاصة والاستفادة من جهدهم هذه القيم صحيحة وصادقة بالنسبة لكل إنسان وفي كل مجتمع، ويمثل واجب الدفاع عن هذه القيم ضد أعدائها هدفا مشتركا للشعوب المحبة للحرية عبر العالم وعبر العصور. سوف نعمل بنشاط الإدخال الأمل بالديمقراطية، والتطور والأسواق الحرة والتجارة الحرة، إلى كل ركن من أركان العالم، لقد علمتنا أحداث 11 سبتمبر أن بمقدور الدول الضعيفة مثل أفغانستان، أن تشكل خطرا عظيما على مصالحنا القومية تماما كالدول القوية، لا يصنع الفقر من الفقراء إرهابيين وقتلة، إلا أن الفقر والمؤسسات الضعيفة والفساد يمكنها أن

تعرض دولا ضعيفة، لأخطار قيام شبكات إرهابية وعصابات للمخدرات تعمل ضمن حدودها القومية ". **(تقرير جورج بوش 2002)**

في حين أن الجانب الفعلي في السياسة الأمريكية لا يتوافق مع هذه المبادئ، فرغم أن المبادئ المعلنة تحمل الكثير من المبادئ الإنسانية السامية، والتي في مجملها تحظى بإجماع المجتمعات البشرية باختلاف ثقافاتها وعقائدها، إلا أن الممارسة الأمريكية سياسيا وعسكريا تتوافق إلى حد بعيد مع المصلحة الأمريكية فحسب، والتي في الغالب تتعارض مع هذه المبادئ التي تنادي بها، وتبقى فقط شعارات طوباوية، **(السعدي محمد، 2006، ص ص55-60)** وبالتالي فهي مبررات للتدخلات العسكرية باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان وليست أهدافا تسعى لتحقيقها على أرض الواقع.

الخاتمة:

إن أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001 ساهمت وإلى حد كبير في تغيير مفهوم الأمن من طابعه العسكري التقليدي، القائم أساسا على التدخلات العسكرية والتصادم المباشر بين مختلف الوحدات السياسية من أجل تحقيق أمنها ومصالحها القومية الضيقة، وبلورة مفهوم جديد ذو طابع حضاري وثقافي يتوجب فيه احترام خصوصيات الآخرين الدينية، اللغوية والعقائدية ونبذ كل أشكال العنف، الصدام والصراع العسكري لخلق بيئة دولية يسودها الاستقرار الأمني، الرفاه الاقتصادي وكذا التعايش الحضاري والثقافي.

فالأمن الحضاري المنشود في الساحة الدولية اليوم لا يتناقض إطلاقا مع مصالح الوحدات السياسية ولا مع أهدافها بناءا على استخدام القوة

العسكرية، غير أنه يعمل على ترشيد سلوكياتها في تحقيق هذه الأخيرة وفق طابع أخلاقي لا تترتب عنه أضرار في المجتمع الدولي ككل.

المراجع:

01 - محمد الأمين البشري، الأمن العربي المقومات والمعوقات، طبعة 01، الرياض، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، سنة 2000.

02 - غراهام ايفانز وجيفري نوينهام، قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، ط 2، بنغوين للنشر، مارس 2000.

03 – رجب عبد المنعم متولي، النظام العالمي الجديد بين الحداثة والتغيير – دراسة نظرية تطبيقية على الأحداث الجارية -، طبعة 01، دار النهضة العربية، سنة 2003.

04 – السيد ياسين، الحوار الحضاري في عصر العولمة، طبعة 02، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2002.

05 – بيضون أحمد وآخرون، العرب والعالم بعد أيلول ستمبر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

06- نص التقرير الذي وجهه الرئيس بوش إلى الكونغرس بعنوان: " إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية " بتاريخ: 20 سبتمبر 2002. صادر عن مركز المعطيات والدراسات الإستراتيجية – دمشق، 2002.

07- عبد المجيد وحيد، الإرهاب وأمريكا والإسلام من يطفئ النار؟ ط 1، القاهرة: دار المحروسة، 2002.

08- السعدي محمد، مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006.

- Hideaki ،Shinoda the concept of human security: historical and theoretical9 0

implications. (chap1) in ipshu english research report series: conflict and human security ،asearch for new approaches of peace building. Number 19 ،2004. available at http:// home. Hiroshima-u. ac. Jp/heiwa/ pub/ chap1.PDF